تكشفها «الميثاق»..

أرقام مهولة للأموال المنهوبة

نضع أمام الجميع أدلة وأرقاماً رسمية عن النهب والفساد الذي يتعرض له المال العام والتدمير الممنهج لمؤسسات الدولة ووحداتها الاقتصادية بشكل عام.

هذه بعض الحقائق التي تفضح اكاذيب ودجل اللصوص الحقيقيين الذين يتخذون من الدين والثورة اقنعة لنهب اموال الشعب وسرقة حتى الفتات من لقمة عيشه.

لقد أوقفوا عملية التنمية كاملة في البلاد.. وأوقفوا المشاريع الخدمية وحولوا القروض والمساعدات والهبات الى خزائن أحزابهم وأرصدة جمعياتهم الخيرية.

الشعب اليمني يعيش في ظلام.. وخوف باحثاً عن الأمن والاستقرار على الرغم أنهم جندوا أكثر من 200 ألف شخص بينهم إرهابيون في الجيش والأمن.

ليس هذا فحسب بل لقد رفعوا اسعار المشتقات النفطية 200% ويماً بعد يوم وكل شيء جميل في البلاد يتحول الى جحيم. وببجاحة يتحدثون عن استرداد الأموال المزعومة.. لهذا نقول لكم أيها اللصوص أولاً أعيدوا مئات المليارات من المال العام التي تورطتم بنهبها وحولتموها الى أرصدة شخصية وحزبية..

الحقائق التالية ورد في تقرير جهاز الرقابة تكشف حجم المأساة التي تعيشها بلادنا في عهد اللصوص الذين يدعون الطهارة:

«نفقات «المكافآت والتحويلات» ارتفعت إلى «132,5» ملياراً بنسبة 31% مقارنة بالعام السابق

«8,579» مشروعاً أعتمد لها «117,9» ملياراً ولم تنفذ

ارتفاع رصيدها في الدين العام الداخلي عام 2012م بزيادة قدرها «439,3» ملياراً

ارتفاع الرصيد القائم للدين الخارجي ارتفع إلى «256,8» ملياراً

ارتفاع النفقات الطارئة عام 2012م إلى «162,7» ملياراً بدون توضيح لطبيعة تلك النفقات

◇ كشف تقرير جهاز الرقابة المقدم للبرلمان في 25 ديسمبر 2013م أن ظاهرة الاعفاءات الجمركية في تصاعد مستمر وقد بلغت قيمتها خلال عام 2012م مبلغ وقدره «547,5» مليار ريال وإجمالي الرسوم الجمركية الخاصة بها «30,6» مليار ريال.. وتمثل نسبة 35% من اجمالي الرسوم الجمركية المستوفاة خلال ذات العام.

◇ يذكر تقرير الجهاز أن حكومة الوفاق لم تترجم بجدية أي توجه نحو ترشيد الانفاق الجاري، ويدلل على ذلك بالارتفاع المستمر في نفقات تعويضات طارئة واكتساب إنشاءات وأصول أخرى بلغت عام 2012م «162,7» مليار ريال بزيادة قدرها «65,1» مليار مقارنة لعام 2011م، في ظل عدم ايضاح طبيعة تلك النفقات.

◇ اضافة الى ذلك الارتفاع المستمر في نفقات «المكافآت، تحويلات، واعانات، وقود، وزيوت» وغيرها والتي بلغت عام 2012م «563,7» مليار ريال بزيادة قدرها «132,5» مليار بنسبة 31% مقارنة بالعام السابق.. وهو ما لا يتفق وما تضمنه البرنامج العام للحكومة.

◇ كشف التقرير ذاته أن عدد المشاريع الاستثمارية المدرجة بموازنة 2012م ولم تنفذ بلغت «8579» مشروعاً وبلغ اجمالي المبالغ المعتمدة لها «117,9» مليار ريال.

ارتفاع

◇ ارتفاع رصيد صافي الدين العام الداخلي من مبلغ «1645,4» مليار ريال في عام 2011م الى مبلغ «2084,7» مليار ريال في عام 2012م بزيادة قدرها «439,3» مليار ريال وبنسبة 26,7%.

◇ ارتفاع الرصيد القائم للدين الخارجي من «1299» مليار ريال في عام 2011م الى «1555,8» مليار ريال في عام 2012م بزيادة قدرها «256,8» مليار ريال وبنسبة 19,8% نتيجة ارتفاع المسحوب بمبلغ الوديعة السعودية والبالغ مليار دولار، وقرضي كل من صندوق النقد الدولي بمبلغ «158» مليون دولار لدعم عجز الموازنة، وصندوق النقد العربي بمبلغ «93» مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات..

تحفظ جهاز الرقابة:

1- التحفظ على اضافة قيمة الوديعة السعودية بمبلغ مليار دولار الى الرصيد القائم للمديونية الخاريجة بناءً على الحيثيات الآتية:

أ- قيام البنك المركزي بتضمين بياناته المالية في 31 ديسمبر 2012م بمبلغ الوديعة والذي أدى الى زيادة كل من التزاماته وأصوله الخارجية بذلك المبلغ.

ب- من السياسات المحاسبية المهمة للبنك تلك المتعلقة بالقروض الخارجية للجمهورية اليمنية وحسابات الموازنة العامة للدولة، ولا تمثل تلك البنود التزاماً على البنك ولذلك لا يتم ادراجها ضمن بياناته المالية.

ج- لم يتأثر حساب الحكومة العام لدى البنك المركزي في عام 2012م بمبلغ الوديعة.

وعليه يتعين تنزيل المبلغ من الرصيد القائم للدين الخارجي كما في 31 ديسمبر 2012م باعتباره التزاماً على البنك وهو المسئول عن سداد خدمته.

◇ عدم القدرة على تحسين الاستدامة المالية نتيجة لتزايد عجز الموازنة العامة للدولة حيث أشير في التقرير التحليلي للبنك المركزي عن الدين العام والمساعدات الخارجية لعام 2012م الى ارتفاع مؤشرات الاستدامة للدين العام بشقيه الداخلي والخارجي من حيث نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي وفقاً لما سبق الاشارة اليه، كما ارتفعت نسبته الى ايرادات الدولة في عام 2012م الى 177% مقتربة من الوضع غير المستديم بحسب المعايير الدولية والمحددة بـ200% مع الأخذ بعين الاعتبار تحفظ الجهاز على رصيد الدين العام الكلي.

تفصح مؤشرات السيولة بأن نسبة خدمة الدين العام الى ايرادات الدولة في ارتفاع حيث وصل عبء الدين العام الى 21% في عام 2012م من ايرادات الدولة مقابل 17% في عام 2011م، 12% في عام 2010م لتقترب من الوضع غير المستدام بحسب المعايير الدولية 25% .

◇ إن موشرات الاستدامة للدَّين الخارجي من حيث نسبته الى المؤشرات الاقتصادية «الصادرات- الناتج المحلي الاجمالي- ايرادات الدولة» لاتزال في الوضع المستديم بحسب المعايير الدولية إلاّ أنها تتجه على المدى المتوسط نحو الوضع غير المستديم.. كما أن مخاطر خدمته في تزايد مستمر وفي تحول على المدى الطويل من الوضع المستديم الى الوضع غير القابل للاستمرار.

◇ انخفاض السحب من القروض سنوياً فباستبعاد قيمة الوديعة السعودية لدعم العملة المحلية وقرض صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي الخاصين بتمويل عجز كل من الموازنة وميزان المدفوعات يكون إجمالي المسحوب لصالح المشاريع في عام 2012م مبلغ «104,9» مليون دولار بزيادة قدرها «2,5%» عن اجمالي المسحوب في عام 2011م بما يشير الى استمرار مشكلة عدم قدرة العديد من الجهات المستفيدة تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الموارد سواءً من حيث التخصيص أو الاستخدام وهذا ما أثر سلباً بردجة اساسية على عملية التنمية، وعلى سمعة اليمن في قدرتها الاستيعابية والائتمانية.

◇ دخول بعض القروض في مراحل السداد ووصول نسبتها الى مستويات مرتفعة رغم عدم استغلال القيم الأساسية لتلك القروض بالكامل لتدني نسب استخدامها بما يحد من الجدوى الاقتصادية في تمويل المشاريع عن طريق الاقتراض الخارجي لما يترتب على ذلك من استمرار استخدام تلك القروض بالتزامن مع مراحل سدادها في حين يفترض البدء في سداد اعباء تلك القروض بعد الانتهاء من استخدامها وبدء المشاريع التنموية المسحوب لها في تحقيق مردودها الاقتصادي والخدمي ومن ذلك على سبيل المثال:

- قرض الصندوق العربي رقم «383/99» لتمويل مشروع شبكات الصرف الصحي في أمانة العاصمة حيث تم سداد ما نسبته 53,6% من المسحوب من القرض في حين لايزال ما نسبته 26,1 من القرض بدون استخدام.

- قرض الصندوق العربي رقم «411/2001» لتمويل مشروع تحديث مطار صنعاء الدولي، حيث تم سداد ما نسبته 72,7% من المسحوب من القرض في حين لايزال ما نسبته 64,9% من القرض بدون استخدام.

◇ تم التعاقد على قروض خارجية جديدة لتمويل بعض تلك المشاريع رغم عدم استغلال كامل القروض السابقة المخصصة لها لتعثر تنفيذها ومن أمثلة ذلك قرض الصندوق العربي رقم «516/2007» لتمويل مشروع تحديث مطار صنعاء الدولي بمبلغ «167,1» مليون دولار، والذي لم يستخدم منه أي مبلغ رغم انتهاء فترة العقد في نهاية عام 2012م.

◇ الانتقال السالب للموارد الناتجة عن الاقتراض الخارجي والمتمثل في الفرق بين اجمالي المسحوب والمسدد خلال عام 2012م، فبعد تنزيل الوديعة السعودية، وقرضي صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي تبين أنه يتم سداد «1,73» دولار مقابل سحب كل دولار مسحوب من القروض المخصصة للمشاريع الانمائية.

◇ في تدمير ممنهج للوحدات الاقتصادية للدولة أظهر تقرير جهاز الرقابة اقتصار تحقيق الربح لعام 2012م على «17» وحدة فقط بنقص «10» وحدات عما استهدفته الموازنة، في حين أظهرت «66» وحدة عجزاً في نشاطها الجاري وتمثل ما نسبته 80% تقريباً من اجمالي عدد الوحدات الاقتصادية البالغة «83» وحدة وبزيادة بعدد «26» وحدة عما استهدفته تقديرات الموازنة.

◇ أسهمت «26» وحدة اقتصادية في ارتفاع حجم العجز الجاري بالمقارنة مع المخطط حيث بلغ اجمالي خسائرها «57» مليار ريال في حين كان مقدر لـ«10» وحدات فائضاً بحوالي «31,9» مليار ريال بينما تضمنت تقديرات «16» وحدة تحقيق نقطة تعادل.

◇ بروز تدني ملحوظ في تنفيذ المشروعات الاستثمارية لوحدات القطاع الاقتصادي حيث أظهرت بيانات الحساب الختامي عن استخدامات فعلية بحوالي «82,5» مليار ريال وبأقل من المستهدف بالموازنة والبالغة «285,3» مليار ريال قابل لذلك حدوث نقص في قيمة الدعم الرأسمالي لعام 2012م بحوالي «31,2» مليار ريال عن التقدير المعتمد، وكذا نقص في موارد القروض المستهدفة بحوالي «142» مليار ريال بنسبة 99,6% في مؤشرات الى اخفاق وحدات القطاع الاقتصادي عن تحقيق المستهدف لبرنامجها الاستثماري للعام 2012م.

◇ يعترف جهاز الرقابة أن الانحرافات الناتجة عن التنفيذ الفعلي لتقديرات موازنة وحدات القطاع الاقتصادي والاخفاق في تحقيق المستهدف يرجع الى:

1- عدم سلامة تقديرات موازنات وحدات القطاع العام والمختلط وكذا اجراءات تنفيذها وذلك نتيجة لعدم مراعاة الأسس العلمية عند إعداد تلك الموازنات، وكذا لمحدودية الالتزام بأسس وقواعد وإجراءات تنفيذ الموازنة في وحدات القطاع الاقتصادي.

2- تداعيات الأزمة التي شهدتها بلادنا خلال عام 2011م، 2012م، وانعكاساتها في تراجع الانتاجية وارتفاع كلفة التشغيل في عدد من الوحدات الاقتصادية.. ويزداد أثر تلك الأزمة في ظل الاختلالات الهيكلية التي يتسم بها أداء معظم وحدات هذا القطاع.

3- ضعف دور مجالس الادارات لتلك الوحدات وذلك على أعمال وخطط وبرامج الادارات التنفيذية للوحدات وكذا عدم المتابعة والتقييم المستمر لنتائج أعمالها ورصد أي انحرافات وإصدار التوجيهات اللازمة للمعالجة أولاً بأول ومساءلة ومحاسبة المقصرين والمتهاونين في أدائهم وواجباتهم ومسئولياتهم.. الأمر الذي افرغ الموازنة من كونها أداة رقابية، وأفقدها وظيفتها كوسيلة للمساءلة الادارية.

المتهمون بجريمة ميدان السبعين:

جُهزنا بأحزمة ناسفة لاغتيال يحيى صالح وشقيقيه

اعترف المتهمون بجريمة السبعين، بأنهم كانوا مجهزين بأحزمة ناسفة استعداداً لاغتيال كل من العميد يحيى محمد عبدالله صالح أخويه العميد طارق والعميد عمار ، وتأتي هذه الاعترافات التي يدلي بها الارهابيون في أولى جلسات الاستئناف التي تنظر في القضية.

وقال محامي أولياء الدم بالجريمة محمد المسوري، في تصريح لـ"خبر" للأنباء: "إن المتهمين اعترفوا في التحقيقات أنهم كانوا يستهدفون المذكورين".

وأضاف المحامي المسوري: أنهم "قدموا عرائض استئناف حكم القاضي التابع لحزب الاصلاح هلال محفل الصادر عن المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بشأن القضية، والعرائض تدحض الحكم الصادر كونه كان باطلاً وعبارة عن حكم مروري، كما تم تسميته، وأن جلسة الثلاثاء المقبل ستكون لاستماع ردود الاستئناف المقدم من قبلهم .

ولفت إلى أن القاضي محفل اصطنع وزوَّر في أقوال العميد عبدالملك الطيب، من خلال قوله: "إن مسئولية حماية البروفات والعرض كانت تقع على عاتق قوات الأمن المركزي (سابقاً) قوات الأمن الخاصة (حالياً)" ، وهي في حقيقة الأمر تقع على عاتق الحرس الخاص.

وأشار المسوري، إلى بطلان قرار قاضي المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة "محفل" ، بشأن مطالبته التحقيق مع العميد عبدالملك الطيب والعميد يحيى محمد عبدالله صالح والعميد عبدربه معياد، كونهم لا علاقة لهم بالجريمة.

الجدير بالذكر انه كان قد صدر في الأول من شهر أكتوبر الماضي، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة في جلستها الخاصة للنطق بالحكم في قضية "تفجير السبعين" ، بالسجن من سنتين إلى عشر سنوات بحق عدد من المتهمين، وبراءة عدد منهم، والاكتفاء لمن تبقى بالمدة. هذا وقررت الجزائية الاستئنافية المتخصصة بأمانة العاصمة في ثاني جلسة لها الثلاثاء برئاسة القاضي محمد المعلمي رئيس الشعبة تأجيل محاكمة 11 متهماً من القاعدة في حادثة السبعين الى 25فبراير المقبل .

الرقي والتقدم يدين استمرار استهداف الجيش والأمن

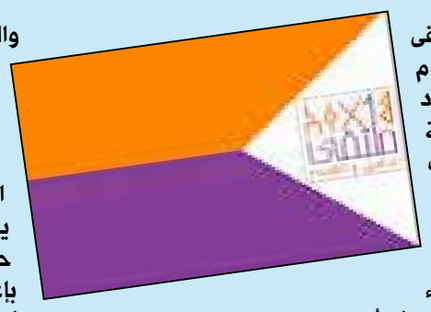

أعرب ملتقى الرقي والتقدم عن قلقه الشديد لما تشهده الساحة اليمنية من توترات سياسية وأحداث عنف وتخريب واستهداف ممنهج ومستمر ضد ابناء القوات المسلحة والأمن في أنحاء الجمهورية والتي طالت عشرات الأبرياء من رجال الجيش والأمن البواسل الذين يؤدون واجبهم الوطني في الحفاظ عن الأمن والذود عن الوطن.

وطالب بسرعة تشكيل لجنة تحقيق تطلع الشعب اليمني على حقائق الأمور، وتقديم الجناة للعدالة لينالوا جزاءهم وعقابهم الرادع والعادل، مستغرباً في الوقت ذاته من تصرفات الحكومة اللامبالية تجاه كل الاستهداف والاجرام بحق أولئك الأبطال خصوصاً وهم يقومون بخدمة جليلة لأجل الله والوطن.. متسائلاً هل هناك رغبة بتصفية الجيش وإحلال المليشيات المسلحة الخاصة بدلاً عن هذا الجيش والأمن الذي يكابد العناء لأجل حماية الوطن.. مطالباً بإعلان نتائج التحقيق في اقتحام المنطقة الرابعة ومجازر دوفس وكذلك السبعين وكلية الشرطة ووضع الشعب في الصورة وأيضاً ما حدث في مجمع وزارة الدفاع وآخرها مجزرة الجنود في محافظة حضرموت.

ودعا ملتقى الرقي والتقدم جميع القوى السياسية والوطنية للعمل الجاد في إخراج البلاد من الأزمة الخانقة والفوضى الخطيرة.. وأن تتحمل أمانة الحفاظ على السلم الاجتماعي واستقرار اليمن وسيادته الوطنية.